عبد المنعم علي عيسى

تايوان بوصفها «كعب أخيل» الصين

يمكن لسرد تاريخ موجز يعرض للمحطات التي شهدتها الأحداث في الصين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية العام ١٩٤٥، أن يضيء على التوتر الحاصل راهنا ما بين بكين من جهة وبين تايوان والولايات المتحدة من جهة أخرى، وهو في الآن ذاته يضيء أيضاً على السياسة التي تنتهجها واشنطن تجاه هذا التوتر الذي يندرج في سياق الإستراتيجية التي وضعتها الأخيرة لمواجهة «المد الصيني» الذي دخل في حساباتها منذ نحو عقد من الزمن كتحد يهدد سيطرتها العالمية، أو هو يعود بالزمن إلى عقود خلت كانت الولايات المتحدة تتشارك فيها تلك السيطرة مع القطب السوفييتي على امتداد ما يزيد على أربعة عقود.

أدى انتصار الثورة الشيوعية في الصين بزعامة ماو تسي تونغ العام ١٩٤٩ إلى هروب حكومة «الكومينتانغ»، التي كانت قائمة في بكين، إلى جزيرة تايوان البالغة مساحتها نحو ٣٦ ألف كيلو متر مربع، وفيها استطاع «الفارون» إقامة حكومة جديدة على الرغم من أن عديدهم لم يزد عن ١,٥ مليون ما كان يعادل في حينها ١٤ بالمئة من سكان الجزيرة، وهذي الحكومة راحت تدعي تمثيلها للشعب الصيني محاولة نزع تلك الصفة عن حكومة بكين التي قامت بعيد انتصار الثورة، والشاهد هو أن مناخات الحرب الباردة واحتياجاتها، كانت قد ساعدت في ذلك الادعاء، حيث ستحظى الجزيرة، التي لم يكن يزيد عدد سكانها على ٢,٥ مليون نسمة في مقابل ٦٠٠ مليون يعيشون على أرض الصين، بتمثيل الشعب الصيني في المحافل الدولية ومن بينها تمثيله في الأمم المتحدة، وفي حينها لم تر الصين في الخيار العسكري، الذي يرمي إلى توحيد الجغرافيا الصينية، خادماً لمصالحها بفعل وضع داخلي مأزوم، وكذا بفعل الخلاف الصيني السوفييتي البادئ سنة ١٩٦٠ الذي كان له دور مهم لجهة انكفاء بكين نحو الداخل بغية التمكين لما تحقق، ودور مهم لجهة المسار الذي ذهب إليه المصير السوفييتي العام ١٩٩١.

شكلت التلاقيات الأميركية الصينية، التي حصلت بعد زيارة وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر لبكين العام ١٩٧١، والتي اضطرت إليها الأخيرة بفعل التضييق الذي مارسه «الشقيق» السوفييتي الأكبر، فرصة سانحة لتحقيق ما لم يكن ممكناً تحقيقه عبر الخيار العسكري، حيث ستؤدي تلك التلاقيات إلى حصول حكومة بكين على تمثيل بلادها في الأمم المتحدة، ثم تؤدي إلى تهميش دور الجزيرة في الحسابات الأميركية التي قطعت واشنطن علاقاتها الرسمية معها في العام ١٩٧٩، والشاهد هو أن تلك التلاقيات كانت تمثل حالة احتياج قصوى لطرفيها، الأول الصيني الذي كان يريد الخروج من العزلة وضغوط «الشقيق» والتفرغ لمسائل داخلية كانت قد غدت شديدة الإلحاح، والثاني الأميركي الذي كان يرى أن شد بكين نحو خندقه هو فعل من شأنه الإخلال بالتوازن القائم مع موسكو بدرجة ستكون لها مفاعيلها التي لن تتأخر.

تغيرت المعطيات ما بعد تفكك «حلف وارسو» ١٩٨٩ وانهيار الاتحاد السوفييتي ١٩٩١، ومع الصعود الاقتصادي الصيني مطلع الألفية الراهنة كانت المتغيرات تأخذ طابعا أكثر حدة، وهذا بالضرورة كان يقود إلى تغير في السياسات الأميركية التي راحت تعمل على تفعيل ورقة تايوان التي باتت أشبه بـ«كعب آخيل» صينية، حيث سيؤدي وصول تشين شوي بيان إلى الرئاسة في تايوان العام ٢٠٠٠ إلى قرع جرس إنذار مبكر في بكين لجهة الميول التي يبديها الأخير نحو حصول الجزيرة على استقلالها، الأمر الذي دفع بالصين إلى استصدار قانون «مناهضة الانفصال» العام ٢٠٠٥ الذي ينص على الحق في استخدام «الوسائل غير السلمية» ضد أي محاولة للانفصال يمكن أن تذهب إليها أي حكومة في تايوان، الأمر الذي أعطى ثماراً مؤقتة تمثلت في وصول ما يينغ جيو إلى السلطة العام ٢٠٠٨ الذي جعل من التقارب مع بكين أساساً لسياسته الخارجية.

لم تفض السياسات التي انتهجها الرئيس السابق باراك أوباما خلال ولايتين، ولا تلك التي سارت على هديها سياسات خلفه دونالد ترامب، تلك الرامية إلى شد موسكو باتجاه الخندق الأميركي في مواجهة «الصعود الصيني» إلى أي نتائج تذكر، الأمر الذي كانت له انعكاساته في الداخل التايواني الذي شهد في العام ٢٠١٦ وصول تساي انغ اون، إلى السلطة التي لا تزال فيها حتى الآن، حيث ستعمد هذه الأخيرة إلى مد جسور التواصل مع واشنطن بغية تعزيز «استقلال» الجزيرة، وهي نجحت في الحصول على دعم سياسي وعسكري ومالي من النوع الذي ضاعف القلق لدى بكين، إلا أن المفترق الأكبر لذلك المسار كان قد حصل مع وصول جو بايدن إلى السلطة في واشنطن مطلع العام ٢٠٢١، حيث سيشتهر قول الأخير في هذا السياق أن «التزامه تجاه تايوان متين للغاية».

في أيلول ٢٠٢١ ستعلن تايوان عن زيارة مسؤول أميركي رفيع في إشارة لتخلي الولايات المتحدة عن سياسة «صين واحدة»، والفعل سيتعمق أثره ما بعد اندلاع الحرب الأوكرانية، شهر شباط الماضي، التي لم يكن الموقف الصيني منها يرضي واشنطن التي راحت تضغط على نحو استفزازي غير مسبوق وبشتى الوسائل، على نحو الزيارة التي أعلن عنها لرئيسة مجلس النواب الأميركي نانسي بيلوسي بكل ما تحمله من إشارات ودلالات لا تستطيع بكين تجاهلها.

هناك نقطة بالغة الأهمية لا بد أن بكين تأخذها بالحسبان في سياق إدارتها للأزمة، وهي تتمثل بحصول الرئيسة الحالية لتايوان تساي انغ اون، على ٨,٢ ملايين صوت في انتخابات العام ٢٠٢٠، وتلك نسبة عالية قياساً إلى عدد سكان لا يتجاوز الـ٢٣ مليون نسمة، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على وجود تيار داخلي وازن يريد الانفصال، ويشير أيضاً إلى تعثر الحبال الصينية التي عمدت بكين من خلالها على شد الروابط مع الجزيرة التي تربطها بالأم عوامل أكثر من أن تحصى، وهذا يثبت أن روابط الاقتصاد، التي عمدت بكين على تقويتها، ليست كافية، فثمة عوامل أخرى حاكمة لمسارات «الاتحاد» و«الانفصال» وهي أشد تعقيداً من المنفعة التي لا تبدو أمراً حاسماً في خيارات التايوانيين.

احتجاجات بريف دير الزور تطالب بإطلاق سراح معتقلين لدى «قسد»

شهدت بلدة العزبة بريف دير الزور الشمالي أمس احتجاجات شعبية لأهالي المنطقة طالبت بإطلاق سراح أبنائهم المعتقلين في حقل العمر النفطي الذي يتخذ منه الاحتلال الأميركي وميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» الموالية لها قاعدة عسكرية.

وتخلل الاحتجاجات قطع للطريق العام، حسب مواقع إلكترونية معارضة، ذكرت أن المعتقلين احتجزتهم ما تسمى «وحدات حماية الشعب» الكردية العمود الفقري لـ«قسد» أثناء خضوعهم لـ«دورة عسكرية» وهم مسلحون فيما يسمى «مجلس دير الزور العسكري» التابع للميليشيات.

وجاءت عملية الاعتقال بعد شجار بين مسلحين عرب في «المجلس» وآخرين أكراد في «وحدات حماية الشعب»، دون إخبار عائلات المعتقلين أو متزعميهم المباشرين.

ونقلت المواقع عن مصادر إعلامية من دير الزور، أن ما يطلق عليه «الكادر» خليل لقمان، وهو متزعم في «وحدات حماية الشعب»، هو المسؤول عن اعتقال الشبان الذين تعرض بعضهم لضرب مبرح وأصيبوا بكسور خلال اعتقالهم.

وفي وقت سابق شهدت مدينة الصورة بريف دير الزور أيضاً حالة من التوتر، حيث طالب أهالي الشبان المعتقلين «مجلس دير الزور العسكري» و«قسد» بالإفراج عن أبنائهم.

و«وحدات حماية الشعب» هي الذراع المسلح لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي – pyd» وفي الوقت نفسه تشكل العمود الفقري لميليشيات «قسد» التي تسيطر على أجزاء واسعة من شمال وشمال شرق سورية.

ويعيد المشهد الحالي إلى الأذهان ممارسات «قسد» من اختطاف واعتقال ولاسيما ما تقوم به ما تسمى «الشبيبة الثورية» التابعة لها والتي اختطفت عشرات الأطفال الكرد منذ بداية العام الجاري وقامت بنقلهم إلى معسكرات «وحدات حماية الشعب» في المناطق الخاضعة لسيطرة «قسد»، من دون مراعاة القوانين الدولية المتعلقة بهذه المسألة.

وكالات

ذوو «الاحتياجات الخاصة» لم يسلموا منها!

إرهابيو أردوغان يصدرون أحكاماً بالإعدام والسجن لسنوات بحق عفرينيين

في إطار ممارستها الإرهابية عمدت مرتزقة الاحتلال التركي إلى إصدار أحكام قاسية تصل إلى حد الإعدام والسجن لمدة طويلة داخل معتقلاتها بحق أهالي مدينة عفرين المحتلة بينهم أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك تحت ذرائع عديدة، منها تأدية «الخدمة الإلزامية» لدى ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الانفصالية ومقاومة القوات التركية إبان احتلالها المدينة في ٢٠١٨.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة أمس أن ما تسمى «محكمة الجنايات» في مدينة عفرين بريف حلب الشمالي، التابعة للميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي، أصدرت حكماً بالإعدام بحق الشاب (ح. ح) من أهالي ناحية شيخ الحديد التابعة للمدينة، بتهمة مقاومة قوات الاحتلال التركي وتلك الميليشيات، أثناء تأديته «الخدمة الإلزامية» لدى ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تسيطر عليها ميليشيات «قسد»، إبان العدوان الذي نفذته قوات الاحتلال التركي الذي أفضى إلى احتلاله عفرين وانسحاب «قسد» منها.

واحتلت القوات التركية في آذار ٢٠١٨ منطقة عفرين بعدما رفضت «قسد» تسليم الجيش العربي السوري المنطقة للدفاع عنها، وانسحبت منها دون أن تبدي أي مقاومة تذكر.

ووفقاً للمصادر، فقد اعتقل الشاب بعد ٣ سنوات من احتلال عفرين، من منزله في حي المحمودية بمدينة عفرين بتاريخ ٢٨ نيسان ٢٠٢١.

وأشارت إلى أن «المحكمة» أصدرت أيضاً في أواخر الشهر الماضي أحكاماً بالسجن بحق أفراد من عائلة (ح. ح) بينهم سيدة، وهم: (ي. ح) بالسجن لمدة ثلاثة أعوام، (م. ح) بالسجن لمدة ثلاثة عشر عاماً، و(ع. ح) بالسجن لمدة ثلاثة عشر عاماً، والسيدة (ز. أ) وهي زوجة المحكوم بالسجن لمدة اثنا عشر عاماً.

وذكرت المصادر أنها وسبق أن سلطت الضوء على ملف اعتقال «الشرطة العسكرية» وميليشيات «جيش الإسلام»، لـ٧ مدنيين هم ثلاث نساء ومسن وثلاثة شبان، جميعهم من عائلة واحدة، والذين جرى اعتقالهم بتهمة التعامل مع «الإدارة الذاتية».

وتحدث شخص يدعى محمد وهو من أبناء ناحية شيخ الحديد وهو والد الشابات الثلاث المعتقلات في سجون «الشرطة العسكرية» التابعة للمرتزقة في قرية معراته منذ قرابة ثلاثة أشهر ونيف، وقال: إنه لم يترك وسيلة لمعرفة مصير بناته وأصهاره الثلاثة، ليتفاجأ في وقت لاحق بأن التهم الموجهة إليهم هي التعامل مع «الإدارة الذاتية» السابقة وتنفيذ تفجيرات في عفرين.

وأكد محمد، أن جميع هذه التهم غير صحيحة، وما هي إلا وسيلة للمرتزقة بغية التضييق على الأهالي، وأضاف: «بدأت القصة حين أفرجت الشرطة العسكرية بتاريخ ١٧ حزيران من العام الجاري، عن صهري (م. ح) بعد قضائه ٣ سنوات في سجون الشرطة العسكرية، بتهمة التعامل مع «الإدارة الذاتية» السابقة».

ولفت إلى أنه بعد عملية الإفراج هذه، تم اعتقاله مرة ثانية، وألحقت عملية الاعتقال هذه باعتقال الأشخاص السبعة الذين تم ذكرهم أعلاه، أي بناته الثلاث ورجل مسن وأصهاره، بحجة أن (م. ح) زارهم في المنزل خلال فترة إخلاء سبيله، وأنهم شركاء معه في التفجيرات التي حصلت في عفرين.

وأضاف محمد: «كيف لمعتقل أخلي سبيله لأسابيع فقط، أن يقوم بتفجيرات في عفرين، ولاسيما بأن المنطقة لم تشهد أي تفجير خلال هذه الفترة، وكيف لبناتي أن يقمن بتفجيرات وهن بالكاد يخرجن من المنزل، وذلك خوفاً من المسلحين، كما أن لديهن أطفالاً صغاراً يعتنون بهم»!

وتابع: «منذ اعتقال بناتي والعائلة تعيش في كابوس حقيقي، والدتهم بحالة يرثى لها، وحالة بناته الثلاث كذلك الأمر، كيف لا وهن في «سجن معراته» سيئ الصيت، ولا أعرف مصير أصهرتي الثلاثة والرجل الرابع (المسن) منذ اعتقالهم ولا أين هم ولا إن كانوا لا يزالون على قيد الحياة أم لا، كما أن أحد المعتقلين من ذوي الاحتياجات الخاصة».

وختم محمد تصريحه بالتأكيد بأن بناته الثلاث معتقلات في «سجن معراته»، من دون أي محاكمة أو توجيه تهم لهن بشكل رسمي وأن الاعتقال جرى بشكل تعسفي.

وكالات

مرتزقة الاحتلال التركي عمدت إلى إصدار أحكام قاسية تصل إلى الإعدام والسجن لمدة طويلة داخل معتقلاتها بحق أهالي مدينة عفرين المحتلة (عن الانترنت – أرشيف)

سجون الميليشيات تحولت لثقب أسود يبتلع عشرات الأطفال

«تليغراف»: بريطانيا تقوم بتجاوزات خطيرة في سورية بتمويلها سجناً تديره «قسد»

أكدت صحيفة «تليغراف» البريطانية، أن الحكومة البريطانية تقوم بتجاوزات خطيرة في سورية من خلال تمويلها لسجن تديره ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الانفصالية الموالية للاحتلال الأميركي وتحتجز فيه عشرات الأطفال لا يتجاوز عمر بعضهم ٩ سنوات دون محاكمة، مشددة على أن تلك السجون تحولت إلى ثقب أسود يبتلع عشرات الأطفال حيث لم يدخلها ضوء الشمس منذ ٣ سنوات.

وذكرت مواقع إلكترونية معارضة، أن تقرير «تليغراف» استعرضت فيه الصحيفة أوضاع السجون التي تحتجز «قسد» داخلها مئات الأطفال في زنازين لم يدخلها ضوء الشمس منذ ٣ سنوات.

وأوضحت الصحيفة، أن السجناء يعيشون في ظروف قاسية بين صيف سورية الحار وشتائها القارس، مؤكدة أن بعض السجناء يعانون من جروح خطيرة لا يمكن علاجها داخل السجن، في حين يعاني البعض الآخر من الأطفال من مرض السل الذي ينتشر في غرف غير مهواة.

وذكرت أن «قسد» تحتجز ٧٥٠ طفلاً، بعضهم في التاسعة من عمره، ومعظمهم من سورية والعراق، لكن هناك ما يقرب من ١٥٠ طفلاً أجنبياً من دول مختلفة بينهم طفل بريطاني، وأشارت إلى وفاة فتى أسترالي مطلع الشهر الماضي، معتبرة أن السجون التي تديرها «قسد» أصبحت «ثقباً أسود يبتلع عشرات الأطفال».

وأوضحت أن الكثيرين قتلوا أو أصيبوا بجروح خطيرة أو اختفوا من دون أثر، منذ الهجوم الذي شنه مسلحو تنظيم داعش الإرهابي على سجن الصناعة في حي غويران بالحسكة في كانون الثاني الماضي، مبينة أن «قسد» تكتّمت على مصير الأطفال المحتجزين، ورفضت طلب المنظمات غير الحكومية لإجلائهم.

وعقب الهجوم زار ممثل «يونيسيف» في سورية بو فيكتور نيولند السجن، وأكد صعوبة الوضع الإنساني للمحتجزين بعد هجوم تنظيم داعش، إذ أبلغه بعض الأطفال بأنهم جائعون، وبحاجة إلى الماء والرعاية الطبية.

من جهتها، أكدت مقررة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، فيونوالا ني أولين، أن ما لا يقل عن ١٠٠ طفل في عداد المفقودين، مرجحة أنهم تعرضوا للقتل أثناء هجوم داعش على السجن أو أنه تم نقلهم من السجن إلى أماكن مجهولة، الأمر الذي يُعدّ بحكم الإخفاء القسري.

وذكّرت «تلغراف» أن الميليشيات احتجزت نحو ١٠ آلاف رجل ضمن ١٢ سجناً في المناطق التي تسيطر عليها شمال وشمال شرق سورية، في أعقاب المعركة الأخيرة ضدّ داعش في الباغوز بريف دير الزور عام ٢٠١٩، بينهم ٧٥٠ طفلاً تحت سن ١٨ عاماً احتجزوا إلى جانب بالغين، يطلقون عليهم لقب «أشبال الخلافة».

وشددت على أن الصبية المحتجزين لم يحملوا سلاحاً قط، وبعضهم أخذوا من أمهاتهم في سن المراهقة خشية من أن يتسببوا في إحداث اضطراب في معسكرات الاعتقال التي تحتجز فيها النساء.

وأشارت إلى أن خبراء الأمم المتحدة حذّروا الحكومة البريطانية من أن تمويل نظام سجون يحتجز فيه آلاف الأشخاص بشكل تعسفي إلى أجل غير مسمى، ومن دون توجيه تهم إليهم، قد ينتهك القانون الدولي.

وفي وقت سابق أعلنت بريطانيا أنها قامت بتمويل سجون «قسد»، حيث كشف ما يسمى قائد «التحالف الدولي» المزعوم ضد تنظيم داعش الجنرال بول كالفيرت في آب ٢٠٢١ أن المملكة المتحدة قدمت ٢٠ مليون دولار لتوسيع السجون وتعمل على زيادة تمويلها هذا العام.

وفي السياق، ذكر موقع «عربي٢١»، الداعم للمعارضة أن «المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان» انتقد بشدة استمرار الدعم الدولي لـ«قسد» رغم تورطها في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

وأشار «المرصد» في بيان صحفي أمس إلى أن «قسد» لا تزال تتلقى دعمًا سياسيًا وعسكريًا وماليًا سخيًا من دول كالولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة والسويد، دون قيود تتعلق باحترامها لحقوق السكان في المناطق التي تسيطر عليها، وخصوصاً وضع السجون التي تحتجز فيها الميليشيات عشرات الآلاف بظروف غير إنسانية على خلفية ادعاءات لم يتم التثبّت منها على نحو مستقل.

وأوضح أن «قسد» تحتجز منذ سنوات أكثر من ٤ آلاف شخص بينهم نحو ٧٥٠ طفلًا، في ظروف إنسانية غاية في السوء، ودون محاكمة أو إجراءات قانونية سليمة، بزعم صلتهم أو آبائهم بتنظيم داعش.

وبيّن أن بريطانيا أقرّت في آب ٢٠٢١ خططًا بقيمة ٢٠ مليون دولار لدعم سجون «قسد» وتحسين ظروفها، دون الالتفات إلى حجم الانتهاكات التي تُمارس داخل السجون، والتي تسببت في وفاة عدد من السجناء وتفشي أمراض معدية بينهم مثل مرض السل، مع انعدام شبه كامل للرعاية الطبية.

وأشار «المرصد» إلى أنه على مدار السنوات الماضية، دعمت الولايات المتحدة الأميركية «قسد» بمئات ملايين الدولار وكميات كبيرة من الأسلحة ضمن حجج الحرب على تنظيم داعش، وفي موازنتها لعام ٢٠٢٣، خصصت وزارة الدفاع الأميركية ٤٥٠ مليون دولار لبرنامج تدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية، والبيشمركة الكردية، و«قسد».

وكالات

الحكومة البريطانية تقوم بتمويل سجن تديره ميليشيات «قسد» الموالية للاحتلال الأميركي وتحتجز فيه عشرات الأطفال (عن الانترنت أرشيف)

مصدر: ضغوط أميركية على الحكومة العراقية للإسراع بإعادة أسر الدواعش من «مخيم الهول»

كشف مصدر مسؤول في حكومة الأنبار غرب العراق عن ضغوط أميركية على الحكومة المركزية للإسراع بنقل أسر تنظيم داعش الإرهابي من «مخيم الهول» بريف الحسكة الجنوبي الشرقي إلى «مخيم الجدعة» في محافظة نينوى شمال العراق.

ونقلت وكالة «المعلومة» العراقية عن المصدر قوله: إن «ضغوطات أميركية تمارس على الحكومة المركزية من أجل الإسراع بنقل أسر داعش من «مخيم الهول» في سورية إلى «مخيم الجدعة» في الموصل ومن ثم ينقلون كل حسب منطقته».

وأضاف: إن «عدد أسر داعش في مخيم الهول من سكنة محافظة الأنبار والمحافظات الأخرى يتجاوز الـ١٣ ألف أسرة تتكون من نحو ٣٠ ألف نسمة بينهم أعداد كبيرة من المطلوبين والمطلوبات للقضاء بتهم إرهابية».

ويأتي تصريح المصدر العراقي المسؤول بعد أيام من إعلان مصدر أمني عراقي في محافظة الأنبار عن مخطط أميركي لتهريب دواعش من «مخيم الهول» أثناء إعادتهم إلى «مخيم الجدعة» الذي أحدثته الحكومة العراقية لإعادة تأهيل أسر الدواعش قبل إعادتهم إلى أماكن إقامتهم في المحافظات العراقية وهو ما أثنت عليه الأمم المتحدة وعلى ما يقوم به العراق لاستعادة مواطنيه من «مخيم الهول» الذي تديره ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الانفصالية الموالية للاحتلال الأميركي.

في الأثناء، زعمت وزارة داخلية النظام التركي ترحيل ٩ آلاف مقاتل إرهابي أجنبي من ١٠٢ جنسية إلى بلدانهم منذ عام ٢٠١١، وهو ما شكك به مراقبون وقالوا إنه حتى في حال كانت هذه المعلومات صحيحة فإن أعداد الإرهابيين التي دخلت إلى سورية عبر الحدود مع تركيا تقدر بعشرات الآلاف.

وحسب بيان صادر عن مديرية إدارة الهجرة التركية التابعة للوزارة أوردته وكالة أنباء «الأناضول» أمس، فإنه مع بدء الحرب على سورية عام ٢٠١١، حاول العديد من مواطني الدول الأخرى الانضمام إلى صفوف تنظيم داعش و«وحدات حماية الشعب» الكردية التابعة لميليشيات «قسد»، ساعين للانتقال إلى سورية عبر القدوم إلى تركيا.

وأضاف: إن «السلطات التركية ألقت القبض على الآلاف من هؤلاء وتم تطبيق الإجراءات القانونية بحقهم. وفي هذا الإطار، قامت السلطات التركية بترحيل ٩ آلاف إرهابي أجنبي من ١٠٢ جنسية مختلفة، إلى بلدانهم منذ عام ٢٠١١»، حسب زعم البيان.

وفيما يخص جنسيات الإرهابيين الأجانب، أوضح البيان أن مواطني دول الاتحاد الأوروبي حلّوا في المركز الأول بـ١١٠٩ إرهابيين، تلاهم الأميركان بـ٥٩.

وأشار إلى أن الأشهر الـ٧ الأولى من العام الحالي، تم ترحيل ٢٠ إرهابياً أجنبياً ينتمون لـ٦ دول في الاتحاد الأوروبي.

وكالات

اعتبرت زيارة بيلوسي لتايوان «عمل عدائي»

سورية تدين استفزازات أميركا غير المسبوقة ضد الصين

أدانت سورية أمس بأشد العبارات التصعيد غير المسبوق وسياسة الاستفزاز التي تمارسها الولايات المتحدة الأميركية ضد جمهورية الصين الشعبية، مؤكدة دعمها المطلق وغير المحدود لجهود الصين ومواقفها المبدئية في مواجهة محاولات التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية، سواء في تايوان أم هونغ كونغ أم شينجيانغ.

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين في بيان نقلته وكالة «سانا» للأنباء: «سورية تدين بأشد العبارات التصعيد غير المسبوق وسياسة الاستفزاز التي تمارسها الولايات المتحدة الأميركية ضد جمهورية الصين الشعبية وتؤكد أن إعلان رئيسة مجلس النواب الأميركي نانسي بيلوسي نيتها زيارة تايوان خلال الجولة التي بدأتها في بعض دول شرق آسيا هو عمل عدائي لا ينسجم مع القانون الدولي، ولا يحترم سيادة واستقلال ووحدة أراضي جمهورية الصين الشعبية»، لافتة إلى أنه سلوك غير مسؤول يندرج في إطار مساع مستمرة من السلطات الأميركية التشريعية والتنفيذية المتعاقبة لتوتير الأوضاع في تلك المنطقة وفي مناطق أخرى من العالم، بما يهدد الأمن والسلم الدوليين، ويعرض الأوضاع الحساسة والهشة في عالمنا للمزيد من الاهتزاز والفوضى».

وأضافت الوزارة: إن السياسات الأميركية العدائية والرعناء التي تستهدف سيادة الدول ووحدة أراضيها وحقها في تقرير مصيرها، أصبحت مصدراً للخوف على حاضر ومستقبل البشرية وهذا واضح في الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية وحتماً في القارة الأوروبية.

وشددت الوزارة على أن سورية تؤكد دعمها المطلق وغير المحدود لجهود الصين ومواقفها المبدئية في مواجهة محاولات التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية، سواء في تايوان أم هونغ كونغ أم شينجيانغ.

وختمت الوزارة بيانها بالقول: «إن سورية لا تعترف إلا بصين واحدة، وهي تدعم بشكل تام المواقف التي أعلنتها جمهورية الصين الشعبية ضد هذه الزيارة وحق الصين غير القابل للتفاوض أو المساومة في اتخاذ ما تقرره من إجراءات وخطوات للدفاع عن حقها في حماية وصون سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها كلها».

وسبق أن أعلنت بيلوسي أنها ستقوم بزيارة إلى تايوان التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من أراضي الصين، الأمر الذي شكل استفزازاً للأخيرة التي ردت على ذلك مراراً بأنه ستكون هناك إجراءات مضادة حازمة ضد الولايات المتحدة إذا ما تحدت الخط الأحمر للصين.

وكالات

قولاً واحداً

منذر عيد

سوتشي وضالة أردوغان

لم تكد قمة طهران، وما نتج عنها، وتداعياتها وأهميتها، تغيب عن أخبار وسائل الإعلام الدولية، حتى سارعت رئاسة النظام التركي للإعلان أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سيصل إلى مدينة سوتشي الروسية في الخامس من الشهر للقاء نظيره الروسي فلاديمير بوتين، ليبرز سؤال حول السبب في رغبة أنقرة بعقد قمة ثنائية، تحمل في أجندتها الكثير من الملفات التي ناقشتها، وتم تأكيدها في قمة طهران الثلاثية بحضور إيران وروسيا وتركيا وفي مقدمة تلك الملفات الوضع في سورية، ومسألة الحبوب من أوكرانيا، والعلاقات الثنائية بين تلك البلدان.

في طبيعة الأحوال، دائماً ما خرجت اجتماعات بوتين– أردوغان في سوتشي بتفاهمات، مهمة بما يخص الوضع في سورية، بعيداً عن مدى التزام النظام التركي بتنفيذها، وهو يلجأ إليها مجدداً عساه يلقى هناك ضالته، فيما يطمح إليه، وخاصة أنها تأتي في ظل متغيرات دولية، أدرك التركي خسارة رهاناته إزاء البعض منها، وذلك مع فشل الغرب الأوروبي والأميركي في حصد أي ثمار من خلال مواجهته مع روسيا في أوكرانيا، وهو «التركي» المحسوب بشكل أو آخر على الحلف الغربي، إضافة إلى يقين أردوغان أن جميع محاولاته للمضي بشن عدوان جديد على مناطق شمال سورية، بات صعب التنفيذ إن لم يكن محالاً، مع إصرار روسيا وإيران على عدم حدوثه، مع معرفة أردوغان أن القبول بأي حل بخلاف ذلك يعني هزيمة له في الساحة السورية.

لم يكن لأردوغان مخرج من جل الأزمات التي وقع بها، إلا عن طريق السلم الإيراني والروسي، وإذا ما تم الحديث في هذا الأمر يكفي الحديث عن دوري موسكو وطهران في تشكيلهما رافعة للاقتصاد التركي المتهالك، عبر صفقات اقتصادية ثنائية بمليارات الدولارات، إضافة إلى السياحة البينية بين تلك الدول وما تدره على الخزينة التركية من مورد لا يستهان به، كل ذلك يدلل على أن أردوغان سيذهب إلى سوتشي، وعينه على المزيد من المكاسب الاقتصادية، وبعض الأدوار الثانوية في أزمات المنطقة، والذهاب لمسارات أخرى تكون بمنزلة جائزة ترضية لإلغاء قراره بشن العدوان على سورية، حيث باتت جميع الطرق باتجاه الأمام مغلقة، ولا سبيل له للتحرك إلا نحو الخلف، وهو ما يكابر ويتجنب الوقوع فيه، دون مقابل هنا أو هناك، ليكون ورقة يلوح بها أمام أنصاره عوض جميع أوراق الضغط التي يملكها، وظن مطولاً أنها قادرة على أن تكون «الجوكر» في أوقاته الصعبة.

مع حديث موسكو المتكرر عن ضرورة تسوية شاملة للأزمة في سورية، لن تكون إدلب بعيدة عن أجندة المحادثات، ولطالما كانت «سوتشي» شاهداً في أوقات سابقة على ضرورة القضاء على الإرهاب فيها، وانسحاب التنظيمات الإرهابية إلى شمال طريق حلب– اللاذقية «M4» ، وهنا ربما يذهب أردوغان للعب مرة ثانية بقضية الأوراق، ويقدم على إحراق إحدى أوراقه في إدلب، من دون أن يحدث ذلك تغيراً كبيراً في خريطة التوزع الجغرافي، وبما يظهر التزامه بتفاهمات سوتشي السابقة في عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٠، مقابل مكسب ما ضد ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في الشمال الشرقي، ليكون ذلك بداية للعمل بواقعية أكثر من المقامرة بمستقبله السياسي الذي بات مهدداً، مع تصعيد المعارضة التركية موقفها، وشد صفوفها، بانتظار المواجهة في الانتخابات ٢٠٢٣.

في جانب آخر يحط أردوغان رحاله في سوتشي، وفي جعبته ورقة أوكرانيا، وخاصة مع مغادرة أولى السفن المحملة بالقمح من موانئ أوكرانيا، نتيجة وساطة النظام التركي والأمم المتحدة في اتفاق بين روسيا وأوكرانيا الشهر الماضي لتصدير الحبوب والأسمدة، وفي الإطار أكد موقع «المونيتور» أن مسؤولي النظام التركي يرون في الاتفاقية إثباتاً لموقفهم كوسيط بين موسكو وكييف، حيث تتمتع تركيا العضو في الناتو بعلاقات جيدة مع الجانبين، ليضيف الخبير في مركز أبحاث مركز رازومكوف ومقره كييف، فولوديمير سيدنكو، إن دور تركيا كوسيط بين موسكو وكييف، وكذلك الغرب، قد يكون ذا قيمة في حالة إجراء محادثات لإنهاء الحرب، قائلا: «عندما أتحدث مع دبلوماسيين غربيين في موسكو، فإنهم يقولون إن حقيقة أن تركيا تحتفظ بقناة مفتوحة مع روسيا أمر مهم أيضاً لحلف شمال الأطلسي».

خيارات المناورة أمام أردوغان ضيقة وهدوء ميداني يلف جبهات القتال

قمة «سوتشي» الروسية - التركية: مسارات بديلة للعدوان.. واتفاقا «موسكو» و«أضنة» على الطاولة

حلب– خالد زنكلو
حماة– محمد أحمد خبازي
دمشق– الوطن– وكالات

لف الهدوء الحذر جميع جبهات القتال شمال غرب وشمال شرق سورية قبل اجتماع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان المقرر في منتجع سوتشي الروسي على البحر الأسود يوم الجمعة القادم، في انتظار «التفاهمات» المتوقع أن يخرج بها الاجتماع، بما يخص الملف السوري.

وذهب مراقبون لتطور العلاقات الروسية– التركية ومآلات اجتماعات القمم الثنائية بين بوتين وأردوغان على الواقع السوري، إلا أن الأخير سيطرق باب «سوتشي» بخيارات محدودة وهوامش مناورة ضيقة، قيدتها قمة رؤساء الدول الضامنة لمسار أستانا، روسيا وإيران وتركيا، في ٢٨ الشهر الماضي بالعاصمة الإيرانية طهران.

ورأى المراقبون في تصريحات لـ«الوطن»، بعدما كشف الكرملين أن الأزمة السورية ستكون حاضرة على أجندة اجتماع الرئيسين، أن بوتين ليس بصدد تقديم تنازلات لأردوغان، عجز الأخير عن الحصول عليها في «قمة طهران»، من دون أن يعني ذلك احتمال التوصل، وعبر مباحثات مفصلة، إلى صيغ واتفاقيات تحكم مستقبل خطوط الاشتباك السورية شمال وشمال شرق البلاد، كما هي عادة القمم الثنائية بين الرئيسين، وخصوصاً في محطات «سوتشي» القادرة على تحقيق اختراقات وإنتاج «تفاهمات» جديدة تقرب مصالح البلدين المتضاربة والمتنافرة.

وفي مقدمة التوقعات لمخرجات القمة المقبلة، حسب المراقبين، استمرار وضع، العملية العسكرية التركية الذي هدد نظام أردوغان بشنها منذ ٢٣ أيار الماضي لاقتطاع أراض سورية جديدة لإقامة ما سماه «المنطقة الآمنة» المزعومة وخصوصاً في تل رفعت ومنبج، على الرف أو في الثلاجة، مع البحث عن «مسارات بديلة» تنقذ ماء وجه أردوغان أمام ناخبيه في الداخل التركي قبيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة في تموز المقبل.

وأعربوا عن اعتقادهم بأنه من تلك المسارات، وضع اتفاق «أضنة» الأمني بين دمشق وأنقرة لعام ١٩٩٨ حيز التنفيذ، ولو على مراحل، بحيث «يقنع» الضامنان الروسي والإيراني لمسار أستانا ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، تطبيقه على الرغم من ضغوط واشنطن عليها للابتعاد عن محور موسكو– طهران– دمشق.

ولفتوا إلى أن بوتين بموقع من القوة، اكتسبها بحكم تقدم بلاده عسكرياً وسياسياً واقتصادياً في صراعها مع الغرب على خلفية حربها في أوكرانيا، حيث يضغط على أردوغان لوضع برنامج زمني لتنفيذ بنود «اتفاق موسكو» التي تنص على إعادة وضع المقطع من طريق عام حلب– اللاذقية والمعروفة بـ«M4» والذي يصل بين سراقب وتل الحور شمال اللاذقية في الخدمة، وما يعنيه ذلك من انسحاب الإرهابيين إلى شمال الطريق، بعد مماطلة من أردوغان لتنفيذ الاتفاق استمرت منذ ٥ آذار ٢٠٢٠.

ورجح المراقبون اصطفاف نظام أردوغان في المرحلة المقبلة بشكل أكبر وواضح إلى جانب روسيا في صراعها مع الغرب، بسبب تشابك الملفات الحيوية بين البلدين وأهميتها مقارنة بعلاقة أنقرة بواشنطن، لحاجة الاقتصاد التركي راهناً إلى روسيا التي يمكن أن تضمها إلى منظمة «بريكس» وتفعل تبادلاتها التجارية معها بالعملات الوطنية على حساب الصعبة التي استنزفت بشراء حوامل الطاقة وأودت بالليرة التركية إلى الحضيض.

يدل على ذلك ما أورده معهد الإحصاء التركي أمس بأن صادرات البضائع التركية إلى روسيا في حزيران الماضي، زادت بنسبة ٤٦ بالمئة مقارنة بالعام السابق وبنسبة ٥٢ بالمئة عن الشهر الذي سبقه، ما يؤشر إلى أهمية روسيا اقتصادياً بالنسبة إلى تركيا.

ميدانياً وقبل ٣ أيام من قمة «سوتشي»، فرض الهدوء الحذر نفسه أمس على مناطق الاشتباك في عموم المناطق التي يحتلها النظام التركي ومرتزقته شمال وشمال شرق سورية، وتراجع منسوب التصعيد العسكري الذي انتهجه جيش الاحتلال التركي ومرتزقته منذ مطلع الأسبوع الماضي، وبشكل واضح، وخاصة في ريفي حلب والحسكة الشماليين اللذين شهدا تصعيداً غير مسبوق، وذلك حسب شهادات الأهالي في تلك المناطق لـ«الوطن».

وفي منطقة «خفض التصعيد» بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة بريف حماة الشمالي الغربي، دكت بالمدفعية مواقع للإرهابيين في محاور التماس، وفي القاهرة والعنكاوي وقليدين والسرمانية وخربة الناقوس بسهل الغاب الشمالي الغربي.

كما دكت الوحدات العسكرية العاملة بريف إدلب نقاط تمركز الإرهابيين في شنان ودير سنبل وسان والفطيرة وكفرعويد وسفوهن وكنصفرة وبينين والرويحة والبارة بريف إدلب الجنوبي وفي معربليت بريفها الشرقي، وفق قول المصدر.

وأوضح المصدر أن ضربات الجيش كانت رداً على مجموعات إرهابية مما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين»، التي اعتدت بقذائف صاروخية على نقاط عسكرية، على محور المنارة في سهل الغاب، ومحور حرش كفرنبل بريف إدلب.

وفي السياق ذكرت وكالة «نورث برس» التابعة لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» أن قوات الاحتلال التركي المنتشرة في إدلب، عززت نقاطها المتواجدة بالقرب من خطوط التماس مع قوات الجيش العربي السوري، بمنطقة جبل الزاوية.

ونقلت الوكالة عما سمته مصادر عسكرية في المعارضة أن قوات الاحتلال التركي عززت نقاطها المنتشرة في كل من كنصفرة وبليون والبارة المحاذية لمناطق سيطرة الجيش العربي السوري جنوب إدلب، بعشرات الآليات العسكرية من بينها دبابات، تحمل على متنها أيضاً عشرات من جنود الاحتلال التركي.

بدوره نقل موقع «أثر برس» عن مصادر، أن قوات الاحتلال التركي شرعت بإنشاء قاعدة عسكرية ثانية بين قريتي سان وجوباش بالقرب من خطوط التماس بريف إدلب الشرقي.

وأشارت المصادر إلى أن القاعدة التركية الأولى تقع بين قريتي سان وداديخ، فيما تقع القاعدة الثانية بين سان وجوباش، لافتة إلى أنه حتى ساعة إعداد هذه المادة لم تستقدم أنقرة أي آليات عسكرية.

وفي البادية الشرقية، بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة، كبدت تنظيم داعش الإرهابي خسائر فادحة بالأفراد والعتاد، خلال عملياتها البرية بتمشيط قطاعات من مدينتي تدمر والرقة.

وحدات الجيش العاملة بريف حماة الشمالي الغربي دكت بالمدفعية مواقع للإرهابيين في محاور التماس بسهل الغاب الشمالي الغربي (عن الانترنت – أرشيف)

الكرملين: الأزمة السورية على طاولة مباحثات بوتين وأردوغان بعد غدٍ

أعلنت موسكو أمس، أن اللقاء الذي سيجمع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان في منتجع سوتشي الروسية بعد غد الجمعة، سيبحثان خلاله العديد من القضايا بينها الأزمة السورية.

وقال المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الروسية ديميتري بيسكوف، في تصريح للصحفيين نقلته وكالة «سبوتنيك» الروسية: «يوم الجمعة، سيقوم أردوغان بزيارة عمل إلى سوتشي وستجري محادثات بين الرئيسين».

وأضاف بيسكوف: إن المفاوضات ستخصص مع أردوغان لقضايا التعاون الثنائي والاقتصاد ومناقشة المشاكل الإقليمية، بالإضافة إلى سورية وأوكرانيا».

وتابع: «كما ستتم مناقشة الفرص المتعلقة بشأن فاعلية آلية تصدير الحبوب من الموانئ الأوكرانية، ومدى فاعليتها، ولكن أيضاً لتبادل وجهات النظر حول الشؤون العالمية».

وفي وقت سابق، أعلن بيسكوف، أن الرئيس بوتين سيلتقي أردوغان في منتجع سوتشي يوم الـ٥ من الشهر الجاري، حيث سيعقدان جلسة مباحثات.

وجاء إعلان بيسكوف هذا، بعد أن عقد بوتين وأردوغان والرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، قادة الدول الضامنة لعملية أستانا، الخاصة بالتسوية السورية في ١٩ من الشهر الماضي، قمة ثلاثية في العاصمة الإيرانية طهران، والتي أصدروا في نهايتها بياناً ختامياً أكدوا خلاله على الدور الريادي لمسار أستانا في التسوية السلمية والمستدامة للأزمة السورية، والتزامهم الراسخ بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وتصميمهم على مواصلة العمل معا لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وضرورة التنفيذ الكامل لجميع الترتيبات المتعلقة بشمال سورية، والوقوف في وجه المخططات الانفصالية الهادفة إلى تقويض سيادة سورية وتسهيل العودة الآمنة والطوعية للاجئين، وإدانة مواصلة الكيان الإسرائيلي اعتداءاته على الأراضي السورية.

وكالات

توزيع مساعدات لأسر مهجرة من رأس العين المحتلة

وزعت «جمعية سورية اليمامة» الخيرية أمس مساعدات للأسر المهجرة من مدينة رأس العين وريفها وتقيم في مركز مدينة الحسكة بسبب ممارسات قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها من التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة.

وبين عضو مجلس إدارة الجمعية إسماعيل طه، حسبما ذكرت وكالة «سانا» للأنباء، أن المساعدات تضمنت توزيع سلات نظافة وشملت ٣٩٠ أسرة مهجرة من مدينة رأس العين وريفها المحتل وفق قاعدة البيانات المتفق عليها مع اللجنة الفرعية للإغاثة بهدف مساعدتهم وتخفيف الأعباء المادية عنهم في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد.

وهذه هي المرة الخامسة التي توزع فيها «جمعية سورية اليمامة» الخيرية المساعدات على الأسر المهجرة من مدينة رأس العين وريفها.

ويواصل الاحتلال التركي سياسة التغيير الديموغرافي وتهجير السكان من منازلهم لإسكان عائلات إرهابييه فيها وإحداث تغيير في التركيبة السكانية للمناطق التي يحتلها في شمال وشمال شرق سورية، في حين يواصل مرتزقة الاحتلال من الإرهابيين ممارساتهم وجرائمهم بحق الأهالي والاستيلاء على ممتلكاتهم بقوة السلاح.

وكالات

فكر ظلامي يفضح ويفشل محاولاتها تسويق اعتدالها والانفصال عن «القاعدة»

متزعمون في «النصرة» يعزون بمقتل الظواهري

يبدو أن محاولات ما تسمى «هيئة تحرير الشام» الواجهة الحالية لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، تنظيف صورتها وتسويق اعتدالها لم ولن يكتب لها النجاح، فمع الإعلان عن مقتل زعيم تنظيم «القاعدة» الإرهابي المدعو أيمن الظواهري بغارة أميركية في أفغانستان، سارع ما يسمى «الشرعي العام» لـ«الهيئة» ومتزعمون آخرون فيها إلى تقديم «التعازي» والإعراب عن حزنهم لفقدان الظواهري.

مواقع إلكترونية معارضة، أشارت إلى أن «الشرعي العام» لـ«تحرير الشام» عبد الرحيم عطون المدعو أبو عبد الله الشامي قدم تعازيه بمقتل الظواهري بغارة نفذتها طائرة مسيرة أميركية في العاصمة الأفغانية كابل.

ويمثل كلام عطون وفق المواقع انحرافاً عن خطاب محاباة أميركا والغرب، إذ تبنت «تحرير الشام» في سياق جملة من التحركات الإعلامية والسلوكية دعمتها واشنطن ووفرت لها المنابر نموذجاً وخطاباً جديداً مختلفاً في محاولة للإيحاء بأنها مختلفة عن تنظيم «النصرة»، ذراع تنظيم «القاعدة» في سورية، والمدرج على اللوائح الدولية للإرهاب وإيديولوجيته وفكره الظلامي التكفيري.

وفي أيلول من عام ٢٠٢٠ دعا عطون المعروف بأنه اليد اليمنى لمتزعم «تحرير الشام» المدعو أبو محمد الجولاني في حديث لصحيفة «LE- TEMPS» السويسرية الناطقة بالفرنسية إلى «تطبيع العلاقات بين السوريين في مناطق سيطرة تنظيمه في إدلب والدول الأجنبية»، وقال: «نحاول حالياً تنظيف صورتنا، والهدف ليس تجميل الواقع إنما عرضه كما هو».

واعتبر عطون أن السكان في إدلب لا يعيشون كما كان يعيش سكان محافظة الرقة خلال سيطرة داعش عليها، وأكد أن جماعته تريد «الخروج من القائمة السوداء».

وتواصل «تحرير الشام» تشديد قبضتها على مقومات الحياة اليومية لمن يعيش في مناطق سيطرتها في إدلب، وذلك من خلال تحكم الشركات التجارية التابعة لها بالسلع الأكثر تداولاً، كالمحروقات والكهرباء والخبز، بالتزامن مع محاولاتها لخلع الانطباعات دولياً عنها، والانتقال من «الجهادية العالمية» إلى «الجهادية المحلية».

وبعد الإعلان عن مقتل الظواهري، كتب عطون منشوراً على قناته الخاصة في تليغرام جاء فيه «رحم الله الشيخ أيمن الظواهري وتقبله، ورفع درجته في المهديين، وأسكنه الفردوس الأعلى مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً. هذا مقام لا نتذكر فيه إلا رجلاً عاش لدينه، وصاول وقاتل وقاوم وجاهد في سبيله نصف قرن أو يزيد، فسجن وعذب وأوذي وهاجر وهُجّر وصبر، فرحمك الله يا أبا محمد رحمة واسعة، وأنزل على قبرك شآبيب رحمته وسحائب فضله، وأنـزل على أهلك وذويك وأحبابك الصبر والرضا، وإنا لله وإنا إليه راجعون».

كما كتب المدعو «أبو ماريا القحطاني» المتزعم من الصف الأول في «تحرير الشام» على قناته في «تليغرام»، بعد دقائق من الكشف عن مقتل الظواهري أبيات شعر ترثي الأخير على حين كتب الإرهابي عبد الرحمن الإدريسي وهو قيادي أمني تونسي الجنسية، في التنظيم: «اللهم تقبل الشيخ أيمن الظواهري واحشره مع النبيين والصديقين والشهداء. جبلٌ من جبال الصمود والتضحية الذين سيذكرهم التاريخ جيلاً بعد جيل».

وليل الإثنين الثلاثاء، قال الرئيس الأميركي جو بايدن: إن زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري قتل في ضربة أميركية بأفغانستان مطلع الأسبوع، في حين ذكر مسؤولون أميركيون، حسب وكالة رويترز، أن الولايات المتحدة نفذت الغارة بطائرة مسيرة في العاصمة الأفغانية كابل صباح يوم الأحد الماضي.

وفي الـ٢٢ من حزيران الماضي كشف تقرير أعده «معهد واشنطن» عن إقامة «تحرير الشام» اتصالات مع الولايات المتحدة بهدف بناء علاقات صداقة.

ولفت التقرير إلى أن نهج «تحرير الشام»، شمل التواصل مع الولايات المتحدة، ونقل عن المبعوث الخاص السابق لواشنطن في كل من عملية التدخل في سورية و«التحالف الدولي» المزعوم لمكافحة تنظيم داعش، أن «تحرير الشام» استخدمت اتصالات سرية من أجل بعث رسالة إلى المسؤولين الأميركيين وهي: «نريد أن نكون أصدقاءكم.. نحن لسنا إرهابيين.. ولا نشكل تهديداً لكم».

وتحدث التقرير عما سماه تغيرات في «تحرير الشام» نحو التركيز على «المحلية» والتقارب مع الولايات المتحدة واعتبر أن «الهيئة» المتمركزة في إدلب توفر وفقاً لباحثين «عدسة جيدة للرؤية من خلالها على المستقبل المحتمل للمنظمات الجهادية».

وكالات

مقتل الإرهابي أيمن الظواهري في غارة أميركية بطائرة مسيرة في أفغانستان (عن الانترنت – أرشيف)